



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

17 تموز (يوليو) 2019 نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

■ البنك الدولي يتوقع ارتفاع نمو الاقتصاد المصري



يبلغ 5.4% في النصف الأول من العام المالي الماضي 2018/2019.

وأظهر التقرير أنّ الموجة التالية من الإصلاحات الاقتصادية ستكون ركائزها استقرار الاقتصاد الكلي، وإتاحة مزيد من الفرص لمشاركة أوسع للقطاع الخاص في الاقتصاد، وتزويد القوى العاملة بالمهارات اللازمة لممارسة النشاط الاقتصادي بشكل أفضل، ما سينعكس بالإيجاب على القدرة التنافسية للبلاد، وخلق مزيد من فرص العمل، وتحسين ظروف معيشة السكان.

المصدر (موقع النشرة الاقتصادية، بتصرّف)

توقّع البنك الدولي، مواصلة النمو في الاقتصاد المصري ارتفاعه التدريجي الى 6% بحلول السنة المالية 2021، بعد الاصلاحات التي أنجزتها الحكومة المصرية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي واستعادة الثقة، ما جعلها ضمن قائمة الدول الأعلى نموا في العالم.

ووفقا لتقرير صادر عن البنك، حمل عنوان "مرصد الاقتصاد المصري"، فإنّ برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري تسبب في أن يكون الاستثمارات وصافي الصادرات المحركين الأساسيين للنمو، بدلاً من الاستهلاك، فساهم ذلك في نمو الاقتصاد المصري بمعدل 5.3% في العام المالي 2017/2018، كما استمر معدل النمو في الزيادة

■ ارتفاع احتياطي تونس من العملات الأجنبية

ارتفعت الموجودات الصافية من العملة الأجنبية لدى البنك المركزي التونسي، الى 16,3 مليار دينار مما يتيح لتونس تغطية 91 يوما من الواردات وفق بيانات نشرها البنك المركزي على موقعه الإلكتروني.

وتحسّن حجم موجودات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي التونسي، خلال الأيام الاخيرة، إذ ارتفع متيحا للبلاد تغطية 80 يوما من الواردات. ونجحت تونس، وفق بيانات آخر عملية تمويل حصلت عليها، في زيادة 700 مليون أورو إلى رصيدها من العملات الصعبة، وذلك عقب حصولها على القسط الخامس من اتفاق التسهيل الممدد مع صندوق النقد الدولي. ويأتي تحسّن موارد تونس من العملة الصعبة، في وقت يشهد فيه قطاع السياحة انتعاشا على مستوى اقبال السياح، إلى جانب تسجيل قطاع الفلاحة ازدهارا ملحوظا حيث يعد هذا القطاع من بين أهم أكبر قطاعات التوريد المستهلكة للعملة الصعبة في البلاد.

وتشير بيانات البنك المركزي التونسي كذلك، الى ان قيمة الأوراق النقدية



والمسكوكات المتداولة، بلغت 12,9 مليار دينار في حين بلغ الحجم الإجمالي لإعادة التمويل 15,2 مليار دينار، وتضمن الحساب الجاري للخبزينة 203 مليون دينار.

المصدر (وكالة الأنباء السعودية، بتصرّف)

■ صندوق النقد يطالب المغرب بهزيد من المرونة في سعر الصرف



لمواصلة هذا الإصلاح لأغراض وقائية، لأنها ستساعد الاقتصاد على امتصاص الصدمات الخارجية المحتملة والحفاظ على قدرته التنافسية الخارجية.

وأبلغت السلطات المغربية صندوق النقد الدولي أن المرحلة التالية في تعويم الدرهم سوف يتم إطلاقها عندما تسمح الظروف الاقتصادية بذلك. مع الإشارة إلى أن البنك المركزي لم يتدخل في سوق الصرف الأجنبي منذ شهر آذار (مارس) 2018. المصدر (موقع صندوق النقد الدولي، بتصرّف)

دعا صندوق النقد الدولي المغرب إلى المضي قدما نحو زيادة مرونة سعر الصرف بهدف تعزيز مرونة الاقتصاد أمام الصدمات الخارجية وتعزيز القدرة التنافسية.

وكان المغرب في كانون الثاني 2018، وسع من نطاق تداول الدرهم مقابل العملات الصعبة إلى 2.5 في المئة من السعر المرجعي من 0.3 في المئة.

وأعلن الصندوق في تقرير صادر عنه حول التطورات الاقتصادية والمالية المرحلة الأولى من الانتقال إلى مزيد من المرونة في سعر الصرف كانت ناجحة، والظروف الحالية لا تزال مواتية

■ الحكومة اللبنانية أمام فرصة حقيقية لإعادة التوازن للاقتصاد



إجراءات لزيادة صلابة القطاع النقدي من خلال تعزيز الميزانية العمومية لمصرف لبنان ومواصلة بناء رؤوس الأموال الوقائية لدى البنوك.

المصدر (موقع صندوق النقد الدولي، بتصرّف)

كشف صندوق النقد الدولي عن وجود فرصة أمام الحكومة اللبنانية لتنفيذ إصلاحات أساسية تعيد التوازن للاقتصاد اللبناني، بما في ذلك العجز المزيج والمرتفع، والدين العام الكبير، والنمو المنخفض.

وأعلن الصندوق عن الحكومة اللبنانية أقرت بالفعل خطة بالغة الأهمية لإصلاح قطاع الكهرباء، وتعمل الآن على وضع موازنة عامة تخفض عجز المالية العامة، وهي خطوات أولى تستحق الترحيب الشديد على مسار طويل نحو تحقيق الاستدامة والنمو، على أن تعقبها خطوات أخرى كبيرة لتعزيز الضبط المالي وإجراء إصلاحات هيكلية تحسّن بيئة الأعمال والحوكمة في لبنان.

ودعا الصندوق الحكومة اللبنانية من أجل تقوية الاقتصاد اللبناني، إلى وضع خطة موثوقة متوسطة الأجل للمالية العامة، تهدف إلى تحقيق فائض مالي أولي كبير ومستدام من شأنه تخفيض نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي بصورة تدريجية مطردة. كذلك طالبا بإجراء إصلاحات هيكلية أساسية لتعزيز النمو والقدرة التنافسية الخارجية، بدءا من تحسين الحوكمة وكذلك تنفيذ خطة إصلاح قطاع الكهرباء وتوصيات "رؤية لبنان الاقتصادية. إلى جانب اتخاذ